# الالتقاء في المفاهيم الاصطلاحية بين الحضارتين العربية والغربية – المصطلحات التخاطبية نموذجا-

**درقاوي مختار**

**قسم اللغة العربية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر**

- **الملخص:**

تعدّ اللغة ظاهرة كونية يشترك بنو البشر جميعا في اتخاذها أداة للتواصل والبحث، ما دعا رجالات المعرفة إلى بسْط الحديث في مكوّناتها وأنظمتها ومستوياتها. وتولّد عن هذا البحث المعرفي الرصين والمنهج العلمي المتين رصيدٌ معرفيّ وزخم مصطلحيّ، تتنزّلُ جملةٌ من مخرجاته ومنجزاته في مدرج "التقاء الحضارات"، ويَلمسُ من خبَر أمر مصطلحات علوم اللسان ذلك جليا. إذ تبيّن بعد إدامة النظر في جملة من مصطلحات الحقل التخاطبي في الحضارة اللسانية الغربية الحديثة والمعاصرة أنّ هناك تقاطعا بل التقاء شِبه آكد في الجهاز المفاهيميّ لجملة من المصطلحات مع ما تركه لنا علماء العربية في ميراث الحضارة. وعلى هذا تروم هذه الورقة البحثية التطبيقية كشف النقاب عن مجالات هذا الالتقاء من خلال الوقوف عند المصطلحات الآتية:

- **Présupposition** ← **الاقتضاء**
- **Le sous entendu** ← **المفهوم**
- **Performatifs** ← **الخبر**
- **Constatifs** ← **الإنشاء**
- **Implicature** ← **اللزوم**

**1: Présupposition** ترجم في عدد من المعجمات المتخصصة كالآتي:

| المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب | معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ دومينيك مانغونو/تر:محمد يحياتن | معجم المصطلحات الألسنية د.مبارك مبارك قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي | معجم المصطلحات اللسانية /عبد القادر الفاسي الفهري |
|---|---|---|---|

| Présupposition تضمّن[5] | Présupposition – تضمين ،افتراض[3] –افتراض[4] | Présupposé الافتراض المسبق[2] | Présuppositi on لزوم[1] |
|---|---|---|---|

وترجم لدى عدد من المتخصصين كالآتي:

| عبد القادر قنيني | سيف الدين دغفوس /ومحمد الشيباني | صابر الحباشة | صلاح إسماعيل |
|---|---|---|---|
| Présupposition اقتضاء[9] | Présupposition اقتضاء[8] | Présuppo sé مقتضى[7] | اقتضاء[6] |

- **الترجمة الملائمة: الاقتضاء.**
- **الأساس المعرفي للمصطلح:**

ذهب آن روبول و جاك موشلار **Anne Reboul–Jaque moeshler** إلى أنّ المسألة اللسانية التي كانت وراء تطوّر التداولية المندمجة هي الاقتضاء، وقد عرّفاه بأنّه ((المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة))[10]، ومثّلا له بعبارة "كفّ زيد عن ضرب زوجته"، التي تحيل بصريح العبارة على أنّ زيدا لا يضرب زوجته الآن (وهذا هو المحتوى المقرّر أو الإخبار)، كما أنّها تحيل بكيفية غير صريحة على أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو الاقتضاء)[11].

وقد قدّم أوزوالد ديكرو **Oswald Ducrot** أثناء مناقشته العلمية لمضامين التداولية تعريفا تداوليا مندمجا للاقتضاء، فليس الاقتضاء عنده ((هو ما يضمن استمرار الخطاب وحسب، بل إنّ القائل وهو ينتج عملا متضمّنا في القول إخباريا مثل "ملك فرنسا حكيم" ينجز بصفة ثانوية عملا متضمّنا في القول اقتضائيا؛ أي عملا مقنّنا اصطلاحيا في اللغة))[12]، وأظهرت هذه التحاليل نتيجة مهمّة تتمثّل في انصراف اللسانيين آليا إلى وصف الأفعال التي قيل إنّها اقتضائية، ونقصد بذلك الأفعال التي تولّد نتائج أو تستلزمها، كما نجد سعيا دؤوبا من قبل الألسنيين نحو جرد للعبارات والتراكيب التي تولّد مثل هذه النتائج.

لقد استطاعت مقاربات ديكرو المنطقية – والتي هي في الحقيقة مستمدّة من آراء فريجه **Frege** وراسل **Russell** الفلسفية الاهتداء والنفاذ بوعي إلى مسألة الاقتضاء بعدّه آلية تداولية، لكن هذا الاهتداء كان عَقِبَ جدل رحب، ذلك أنّ الفكر اللساني تنازع في كون الاقتضاء يمثّل شرطا للمحتوى (الدلالة)، أم إنّه يمثّل شرطا للاستعمال (التداولية) بمعنى إذا عرّفنا الاقتضاء بأنّه شرط للمحتوى، فهذا يصرف الذهن إلى اعتبار الاقتضاءات

محتويات لا تحتكم في تحديدها إلى مبدأ صدق أو كذب الجملة، فإذا قرّر بيار أنّ "ملك فرنسا حكيم"، فإنّ جملته تقتضي أنّه يوجد "ملك لفرنسا"، وسواء أكانت هذه الجملة صادقة أم كاذبة فإنّه بالإمكان أن نتبيّن أنّ اقتضاءها صادق دائما، ذلك لأسباب تعود إلى التماسك المنطقي **cohérence**[13].

أمّا المدافعون عن اعتبار الاقتضاء شرطا للاستعمال، فيرون أنّ كلّ جملة نتلفّظ بها ويكون اقتضاؤها كاذبا هي جملة لا معنى لها؛ أي لا يمكن وصفها بأنّها صادقة أو كاذبة ،ومن تمّ خلص آن روبول وجاك موشلار إلى أنّ الموقف التداولي بالرغم من أنّه لم يقدّم حلا لمسألة الاقتضاء أكثر إقناعا من الموقف المنطقي، لكنّه مع ذلك سجّل نجاحا كبيرا لأنّه جعل من الاقتضاء مسألة تداولية، ((فالاقتضاء هو ما ينبغي قبوله في التواصل حتّى يتسنّى للمخاطبين أن يتفاهموا))[14].

ومن الذين استطاعوا منح الاقتضاء المفهوم نفسه المراد للأصوليين العرب المنظّر اللساني جرايس، فقد عرّفه بأنّه "شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية"[15]، وهذا التعريف يلتقي بل يتناص كليّة مع التعريف الذي قدّمه علماء الأصول، ويمكن إدراك ذلك جيّدا من خلال المقاربة الواردة في الجدول الآتي:

| الدبّوسي | جرايس | جاك موشلار وآن روبول |
|---|---|---|
| **الاقتضاء: "زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها، فاقتضاها النص ليتحقّق معناه ولا يلغو"[16] .** | **الاقتضاء:شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية.** | **الاقتضاء:المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفيّة غير صريحة.** |

## 2- Le sous entendu:

| قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي | معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب مانغونو /تر:محمد يحياتن | – التداولية /فيليب بلانشيه /تر:صابر الحباشة –معجم المصطلحات الألسنية د.مبارك مبارك | لسانيات التلفّظ وتداولية الخطاب/ذهبية حمو الحاج | – معجم المصطلحات اللسانية /عبد القادر الفاسي الفهري. –المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري /عز الدين الحاج |
|---|---|---|---|---|
| **Le sous entendu مقدّر[17]** | **Le sous entendu القول المضمر[18]** | **Le sous entendu مضمر[19] مضمر ،مقدّر[20]** | **Le sous entendu قول مضمر[21]** | **Le sous entendu المفهوم[22]** |

- **الترجمة الملائمة:المفهوم .**
- **الأساس المعرفي للمصطلح:**

المفهوم في المدوّنة الأصولية العربية يراد به فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده[23] ، كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى:"ولا تقل لهما أفّ"[24]، وأبدى الأصوليون في مورد الكلام عن قيمته اللسانية الإقحام الضمني لعنصر السياق على اعتبار أنّه عماد وسيرورة إنتاج المعنى. وعند التعريج على مقترحات الفكر اللساني الحديث والمعاصر نجد إسهامات أخرى استطاع بعضها أن يتناص مع ما قدّمه الأصوليون والبعض الآخر أن ينزاح، فديكرو –وهو أحد التداوليين والمنطقيين– يصرّ على أن المفهوم **Le sous entendu** ذو طبيعة غير لسانية **De nature extra linguistique** بخلاف المقتضى **Le présupposé**الذي يعتبره عنصرا لسانيا صرفا[25].

وفي هذا التوجّه الفكري إلحاح على أنّ إدراك المفهوم مرتبط بإدراج العناصر غير اللسانية التي من قبيل مقتضيات الحال، وهذا يسمح بفهم القصد المستتر وراء الملفوظ ،وقد تمّ التأكيد على أنّ البناء التركيبي بمعزل عن السياق غير كاف ولا مجد لتجلية المفهوم، في حين السلوك نفسه كفيل بإدراك المقتضى.

وهذا بخلاف ما تمّ تقريره في المدوّنة الأصولية حيث نجد هناك تأكيدا على الخاصية التخاطبية للاقتضاء، فإدراكه انطلاقا من المنطوق اللساني غير ممكن البتة ،بل المخاطَب ملزم بإدراج لفظ لساني أو أكثر لفهم خطاب المتكلم؛ لأنّ الاقتضاء في نظرهم يحمل معنى غير مقول أو معلن عنه على المستوى التركيبي والمعجمي؛ أي الخطاب في صورته المنظومة يستتر خلفه المقصود.

ثمّ إنّ المفهوم عند ديكرو هو ما يمكننا من قول شيء دون أن يقوله أو أن يكون قد قاله، فهناك مساحة مقصودة يجب أن يغطّيها المتلقي بصفاء ذهن واستيعاب شامل سواء أكان مكتسبا أم فطريا لصور الخطاب الملفوظ الصادرة من المتلفّظ، الهدف من ذلك تجنّب اللحن الدلالي **Agrammaticalité du sens** الذي قد يصحب التواصل الكائن بين البات والمتقبل[26]

يأتي هذا التوجّه تأكيدا لحقيقة لا محيد عنها ترى أنّ المفهوم إحدى ضرورات المتقبّل المأمور والمطالب بسحبها وتصورها دون زلل ولا عوز استنادا إلى سيرورة خطابية **Enchaînement discursive** وبانتحاء نمط الاستدلال**Une espèce de raisonnement** [27]، مع العلم أنّ السيرورة الخطابية ممّا يعين على اكتشافها وتأويلها السياق وحيثيات القول وعناصر أخرى تعتري الملفوظ.

بناء على هذا يمكن أن نخلص إلى أنّ الملفوظ يفقد اللغة وظيفتها السجالية **Fonction Polémique** بشرط إذا تمّ إقصاء السياق وإهماله[28] ، مع ضرورة الإلماح إلى أنّ هذه الوظيفة عِمادها وذروة سنامها المفهوم؛ لأنّه كاشف ومبيّن لها، في حين المقتضى وباعتباره مركوزا في البنية اللسانية والوحدة المعجمية للكلام فهو –بحسب ديكرو– مدرك دون الحاجة إلى إعمال السياق، ممّا يجعله أقرب إلى الاقتضاء في الدرس الأصولي.

من تمّ يتبدّى أنّ المفهوم الذي يهبه ديكرو للاقتضاء هو المفهوم ذاته الذي يقدّمه علماء الأصول على اعتبار أنّه مدرك دون وساطة السياق، أمّا المفهوم بالمعنى الذي أراده ديكرو فهو قريب ويوازي مبدأ ثابتا في الدرس الأصولي، يسمّى المفهوم بقسميه الموافق والمخالف.

ولئن تمّ التأكيد عند من تبصّر التصوّر الأصولي للمعنى على تجذّر منطق اختلاف وجهات النظر وثبت الوعي بالدلالات الطارئة والحافة للركن الضارب في أبحاثهم –وأقصد بذلك المصطلح اللساني– فإنّ المنحى المعرفي الآني قد عرف السلوك نفسه أو اقتفى الطريق ذاته، و دليل ذلك ما طرحته اللسانية الفرنسية أوريكيوني **Orechioni C.K** التي أبدت بصريح العبارة اختلافها في نقاط حسّاسة مع ديكرو.

فقد اعتبرت المفهوم حدثا لغويا **Acte de langage** –في حين اعتبره ديكرو حدثا كلاميا **Acte de parole** إعصاما منها أنّ الملفوظ وحده خارج وضعيات التخاطب قادر على إخراج المفهوم[29]، في الوقت الذي أكّد فيه ديكرو –فيما عرضناه آنفا– انتماءه إلى حقل الحدث الكلامي **Acte de parole** لأنّ فهمه وإدراكه مرتبط بعناصر غير لسانية **Les éléments extras linguistiques** كالسياق.

واختلافها مع ديكرو شبيه بالاختلاف الحاصل بين ابن حزم الأندلسي وباقي الأصوليين في التراث الإسلامي حول حجّية المفهوم بشقيه الموافق والمخالف، حيث سلك ابن حزم مسلكا مخالفا لما عليه جمهور الأصوليين، فقد أنكر المفهوم كلية قناعة منه ((أنّه لا يدلّ شيء مذكور على شيء لم يُذكر، وإنّ الذي لم يُذكر في هذا النص فإنّما ننتظر فيه نصّا آخر))[30].

وزاد الأمر تأكيدا بقوله: ((إنّ الخطاب لا يُفهم منه إلّا ما قضى لفظُه فقط، وأنّ لكل قضيّة حكم اسمها فقط، وما عداه فغير محكوم له لا بوِفاقها ولا بخلافِها))[31]. من الواضح أنّ ابن حزم الأندلسي لا يؤمن بما وراء الخطاب من دلالات غير ملفوظة، وعدم إيمانه نابع من شعوره الشديد أنّ المتكلّم بإمكانه إبانة ذلك من خلال خطاب آخر ،ومتى ما تمكّن ذلك فالبحث من وراء أبنية اللفظ غير مجد ولا مستساغ.

ولابدّ في نظره الاكتفاء بما ينصّ عليه اللفظ دونما تبحّر في الظلال الهامشية؛ لأنّ هذا التبحّر يستند إلى عناصر تخاطبية غير مسلّم بها، لكونها مضطربة ومتناقضة عند انفتاحها على مختلف الخطابات، يقول في سياق حديثه عن مفهوم المخالفة: ((لو كان قولكم حقّا إنّ الشيء إذا عُلّق بصفة ما دلّ على أنّ ما عداه بخلافه –لكان قول القائل:مات زيد كذبا؛ لأنّه كان يوجب على حكمهم أنّ غير زيد لم يمت وكذلك زيد كاتب ،وكذلك محمد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إذا كان ذلك يوجب ألّا يكون غيره رسول الله))[32] ،ثمّ آل البحث عنده إلى النتيجة الآتية: ((لو عمل بمفهوم المخالفة لهذه النصوص لأدّى ذلك إلى معان فاسدة تتناقض مع قواعد الشريعة ومقرّراتها الثابتة))[33].

وفي العموم ما تمّ ملامسته من تصوّر ديكرو وأريكيوني بغض النظر عن الاختلاف الحاصل في المفاهيم الأساسية– أنّها تصوّرات عامة غير كفيلة بمفردها مفصلة وقراءة الخطاب، وهذا يجعل المقاربة الأصولية في مجال تحرير المعنى أنضج

من المقاربة اللسانية الحديثة وأبعد عن الاختلاف، لا في التقسيم وإنّما في وظيفة المبادئ أو العناصر المقترحة فهناك نجد دائما تفريقا بين ما يتمّ إدراكه بواسطة السياق وبين ما لا حاجة إلى السياق لإدراكه. كما نجد دائما عرضا تفصيليا يتمّ فيه إبراز المساحة الدلالية التي يتحرّك فيها كل مصطلح حتّى تلك التي نظن أنّها بمعنى واحد، كالمنطوق غير الصريح والمفهوم والاقتضاء والتنبيه، ممّا هو مقرّر في علم أصول الفقه. أمّا ما تبنّاه ابن حزم فراجع إلى فكرة رئيسة في منظومته المعرفية مفادُها عدم إيمانه الشديد بالقياس، وسعيه الدائب إلى توطينها وتطبيقها على كل ما له صلة بها بما في ذلك المفهوم.

أفضى هذا الإنباء الفكري والمعتقد الظاهري إلى عدم الإقرار بالدلالات المخبوءة، المشعر بها في الحقيقة ليس فقط من الخطاب الشرعي وإنّما حتّى من الخطابات المتداولة في البيئة العادية للمتكلمين، لذلك نلمس اتفاقا بين جمهور الأصوليين على عدّ المفهوم أحد المسوّغات التخاطبية الكفيلة بإبراز المعنى المقصود، هذا الأمر دفعهم إلى نقد وهدم تصوّر ابن حزم، وبخاصة تلك الفكرة التي أعلن فيها على أنّ انفتاح المفهوم عند الممارسة الإجرائية والعملية يفضي إلى دلالات خاطئة. كان هذا التوجّه محط نكير جمهور الأصوليين ذلك أنّهم لم يفتحوا المجال الإجرائي للمفهوم كليّة، بل أحاطوه بضوابط وشروط متى ما توفّرت جاز صرف الذهن إلى ما وراء البناء الصوري للألفاظ من دلالات مسكوت عنها وغير مقولة ومعلنة على مستوى الخطاب المنطوق.وقد تتضح المقاربة من خلال الجدول الآتي:

| المفهوم عند الأصوليين (ابن الحاجب وغيره) | المفهوم عند ديكرو | المقاربة |
|---|---|---|
| **المفهوم "ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق"[34].** | **"المفهوم هو ما يمكننا من قول شيء دون أن يقوله أو يكون قد قاله"[35].** | **- المفهوم هو ما يمكننا من قول شيء = ما دلّ عليه اللفظ.**<br>**- دون أن يقوله أو يكون قد قاله= لا في محل النطق.** |

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أنّ ترجمة بعضهم لـ مصطلح **concept** بـ المفهوم[36]، تعدّ ترجمة غير موفقة، الصحيح أن يترجم بـ: التصوّر. فبعد عقد موازنة بين دلالة المصطلح في الدرس اللساني الحديث ودلالته في الدرس المنطقي في التراث العربي تبيّن أنّ هناك اتفاقا في الحدّ –وإن اختلفت الألفاظ، ولا مشاحة في ذلك؛ لأنّ العبرة بالمعنى. فالتصور عند المحدثين يراد به كل تمثيل رمزي ذو طبيعة لفظية له دلالة عامة توائم شيئا موجودا أو متصورا[37]، وعند القدماء التصور حصول صورة الشيء في العقل، ويطلق ويراد به الأمر المقصود[38] .

وعند إمعان النظر في الكتابات العربية الحديثة تجد ما هو أكثر مما سلف ذكره، ومثال ذلك تعقيب صابر الحباشة على صاحب كتاب الحجاج في القرآن الكريم بجعله المفهوم مقابلا لكّل من **concept** و **notion** و **sous–entendu** .وهذا تحميل للفظة نفسها (مفهوم) أكثر من دلالة اصطلاحية ضمن العمل نفسه، وكان يحسن بالباحث أن يتجنّب هذا الاشتراك، عبر توليد مصطلح بديل واحد[39] .

**3- Performatifs- Constatifs:**

| قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي | المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب | التداولية /فيليب بلانشيه/ تر:صابر الحباشة | التداولية اليوم/ تر:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني | القراءة في الخطاب الأصولي / يحي رمضان |
|---|---|---|---|---|
| Performatifs- Constatifs مناجز تقريريّ[40] | Performatifs- Constatifs إنجازي تقريري[41] | Performatifs- Constatifs إنشائي/إنجازي تسجيلي[42] | Performatifs- Constatifs القول الإنشائي القول الوصفي[43] | Performatifs- Constatifs الإنشاء الخبر[44] |

- **الترجمة الملائمة: الخبر والإنشاء.**
- **الأساس المعرفي – الإبستمولوجي- للمصطلحين:**

اعتبر الإسنوي-من علماء الأصول- الكلام كيانا مؤلّفا من "خبر وإنشاء" فقط[45]، وهو تقسيم تجمعه قواسم مشتركة مع التصنيف الثنائي للكلام الذي انتهى إليه أوستن **J.Austin** صاحب نظرية أفعال الكلام. يميّز أوستن بين نوعين من الأفعال، الأفعال الإنشائية **Performatifs**، والأفعال الخبرية[46] **Constatifs**، حيث تتميّز الأخيرة باحتمالها للصدق والكذب، ((هي أخبار تتمثل مهمتها في وصف الظواهر والمسارات أو حالة الأشياء في الكون، ولهذه الأقوال (أو القضايا التي تعبّر عنها) خاصية تتمثل في كونها يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة))[47]. في حين الأولى – الإنشائية-بخلافها؛ لأنّها توظّف من أجل إنجاز فعل ما، وليس لأجل أن تقول شيئا ما يوصف بأنّه صادق أو كاذب[48]، فعندما يقول شخص ما: ((أنكحك إحدى ابنتي)) فهو في حال إنجاز فعل وليس في حال إخبار، لذلك نجد جون ليونز **John Lyons** يؤكّد بأنّ هذه الأقوال –الإنشائية- ((ليس لها قيمة الحقيقة إذ نستعملها لنصنع شيئا ما لا لئن نقول إنّ شيئا ما صادق أو كاذب))[49].

وعلى الرغم من اختلاف الأرضية المعرفية لكل تصنيف سواء الأصولي أم اللساني -التداولي الحديث- فإنّ هذا لم يمنع من وجود نقاط ائتلاف تجمع التصنيفين معا، بل لاحظنا الائتلاف قد تعدّى السجلّ الاصطلاحي (الاتفاق في الأسماء: الخبر والإنشاء) إلى السجلّ الإفهامي ( المراد من كل مصطلح ) ويمكن أن نتبيّن ذلك من خلال التصورين الآتيين:

- **تصوّر الإسنوي:**

يقول الإسنوي : (( والفرق بين الإنشاء والخبر من وجوه:

**أحدها:** أنّ الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب، بخلاف الخبر.

**الثاني:** أنّ الإنشاء لا يكون معناه إلّا مقارنا للفظ، بخلاف الخبر، فقد يتقدم وقد يتأخر.

**الثالث:** الإنشاء هو الكلام الذي ليس له متعلق خارجي يتعلّق الحكم النفساني به بالمطابقة، وعدم المطابقة؛ بخلاف الخبر.

**الرابع:** الإنشاء سبب لثبوت متعلقه، وأما الخبر فمُظهر له))[50] .

- **تصوّر جاك موشلار Jacque moeschler:**

يقول موشلار: (( يحصل تمييز الملفوظات الإنشائية (الإنجازية) عن الخبرية بما يأتي:

أ- إنّها غير قائمة على ثنائية الصدق والكذب...

ب- لا تنسب أو تعزى لنشاط القول، ولكن للفعل (تنجز فعلا).

ت- إنجاز هذا الفعل هو وظيفة عملية التلفظ " الفعل هو نتاج القول"))[51]. ويمكن توضيح المقاربة من خلال الجدول الآتي:[52]

| الإسنوي | موشلار |
|---|---|
| **1-الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر.**<br>**2-ليس له متعلق خارجي يتعلق الحكم النفساني به بالمطابقة أو عدم المطابقة بخلاف الخبر.** | **1-الأفعال الإنشائية لا تقيم بمصطلحي الصدق والكذب بخلاف الخبر.** |
| **3-الإنشاء سبب لثبوت متعلّقه بخلاف الخبر الذي هو مظهر له.**<br>**4-معناه لا يكون إلا مقارنا للفظ، بخلاف الخبر فإنّ معناه قد يتقدم عليه أو يتأخر.** | **3-لا علاقة لها بالقول ولكن بالفعل (تنجز فعلا).**<br>**3-إنجاز هذا الفعل هو وظيفة لعملية التلفظ (الفعل إذن هو منتج بواسطة القول).** |

## 4- Implicature :

من المصطلحات التخاطبية التي ترجمت بعدة ترجمات ،نذكر منها:

| المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب | معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ دومينيك مانغونو /تر:محمد يحياتن | – معجم المصطلحات اللسانية /عبد القادر الفاسي الفهري<br>– قاموس اللسانيات عبد السلام مسدي | نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس/ صلاح إسماعيل |
|---|---|---|---|

| Implication<br>ملازمة[53] | Implicite<br>الضمني[54] | Implicature<br>استلزام[55]<br>Implication<br>استلزام[56] | Implicature<br>الاقتضاء[57] |
|---|---|---|---|

- **الترجمة الملائمة:** اللازم ،وهي ترجمة تدنو من مصطلح اللازم المقرّر في مدوّنات علماء المنطق والأصول،ولعل التقارب يدرك من خلال الجدول الآتي:

| Implicature– اللازم | اللازم لدى علماء المنطق |
|---|---|
| **علاقة منطقية تجمع بين قضيتين ،فحين تكون أولاهما صحيحة فإنّ الثانية ستكون كذلك بالضرورة.** | **هو ما لا يمكن انفكاكه عن الملزوم ،وهو الذي يلزم من تصوره تصور ملزومه[58] (العطار،د ط: 313/1).** |

- ويمكن قبول ترجمة المصطلح **Implicature** بالاستلزام أو الالتزام استنادا إلى دلالة الالتزام المقررة في البحثين الأصولي والمنطقي.

وفي الجملة نخلص إلى أنّ كثيرا من مصطلحات التخاطب المقررة في الثقافة اللسانية الغربية لها ما يُجلّي دلالاتها في الموروث العربي، وفي ذلك دليل على عظمة هذا التراث وفي الآن نفسه يعكس لنا هذا الطرح المعرفي الرصين مدى وعي العقل الغربي الحديث بأهمية فقه النص والانفتاح على آليات تحليل الخطابات. كما أكّد البحث أهمية ما تركه اللغويون والأصوليون القدماء من مصطلحات، وهنا دعوة إلى استثمار هذا الزاد في تعريب مصطلحات التخاطب التي أقرها الدرس اللساني الحديث والمعاصر.

1 مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي–فرنسي– عربي سلسلة المعاجم الموحدة رقم:01، الدار البيضاء: طبعة النجاح الجديد، (2002)، ص118.

2 دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر:محمد يحياتن، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، (2008)، ص105.

3 مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت: دار الفكر اللبناني، ط1 (1995)، ص236.

4 عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب،(1984) ص192

5 عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، (2009)، ص262.

6 صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة: الدار المصرية السعودية، (2005)، ص78–80.

7 فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، سورية: دار الحوار ،ط1، (2007)، ص207.

8 آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، بيروت: دار االطليعة، (1998)، ص259.

9 فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ،تر:عبد القادر قنيني، المغرب وبيروت: إفريقيا الشرق، (2000)، ص342.

10 آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص47.

11 المصدر السابق، ص47.

12 المصدر السابق، ص49.

13 المصدر السابق، ص50-51.

14 المصدر السابق، ص50-51.

15 صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص78.

16 البخاري عبد العزيز، كشف الأسرار، مصورة عن طبعة شركة الصحافة العثمانية (1394)، 76/1.

17 عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، ص183.

18 دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،تر:محمد يحياتن ص119.

19 فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص207.

20 مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص269.

21 ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب دار الأمل، (2007)، ص192.

22 عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص345. عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب دار الأمل،ع2، (2007)، ص164.

23 الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، بيروت: المكتب الإسلامي ،ط2، (1402)، 66/3.

24 الإسراء:23.

25 O. Ducrot, Le dire et le dit, Ed, Minuit. (1984). p17.

26 O. Ducrot, Le dire et le dit. p19.

27 O. Ducrot, Le dire et le dit. P21.

28 O. Ducrot, Le dire et le dit. P21.

29Orechioni C.K, L implicite, éd, Armand Colin, Paris. (1986).p39.

30 ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ط)، 341/2.

31 المصدر السابق، 375/2.

32 المصدر السابق، 374/2.

33 المصدر السابق، 373/2.

34 الإيجي، مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، 171/2.

35 O. Ducrot, Le dire et le dit. P20.

36 محمد حسن عبد العزيز، محمد حسن، سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي، (1990)، ص27.

37 مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص34.

38 محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحرج، تقديم وإشراف رفيق العجم، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط1،(1996)،ص455-456.

39 صابر الحباشة،قراءة نقدية في "الحجاج" في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية مجلة بلاغات، ع09 المغرب:المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير،(2009)،ص169.

40 عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، ص196-233.

41 مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص35-109.

42 فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص209.

43 آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص271.

44 يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، (2007)، ص272-273.

45 جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تحـ:شعبان محمد إسماعيل، بيروت: دار ابن حزم، (1999)، 177/1.

46 J.L.Austin,. Quand dire c est Faire , Tra par Gilles Lane, Seuil. (1970).p40.

47 صابر الحباشة، لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية، سورية: دار الحوار، ط1، (2010)، ص199.

48 المصدر نفسه، ص199.

49 المصدر السابق، ص199-200. ( في الكتاب مقال لجون لاينز مترجم بعنوان الصيغة والقوة اللاقولية ).

50 جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تحـ:شعبان محمد إسماعيل، 298/1.

51 J. Moeschler, Argumentation et conversation pour une analyse pragmatique du discours, Hatier-Credif. (1985).p26.

52 يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، 272-273.

53 مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص70.

54 دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،تر:محمد يحياتن، ص71.

55 عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص14.

56 عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، ص215.

57 صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص80.

58 العطار ،الحاشية على شرح جلال الدين المحلي ،دار الكتب العلمية ،بيروت، 313/1.